إعلان تركي أردوغاني مثير للأسئلة

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

بعد محاولة الانقلاب التركية في يوليو 2016 لم يكتف الرئيس رجب طيب أردوغان بالانقضاض على كل من لا يضمن ولاءهم، سواء كانوا ضالعين أو غير ضالعين في المحاولة، وإنما اختار التصعيد ضد دول وأشخاص يعارضون جماعة "الإخوان" ولا يتقبلونها. وفي هذا السياق اخترع لنفسه أعداءً كان من بينهم النائب الفلسطيني محمد دحلان، الذي اتهمه بالضلوع في المحاولة الفاشلة!

خلال الفترة التي أعقبت ذلك الحدث، لم يكن دحلان، في ذهنية أردوغان، محض معارض وحسب، للحكم الإخواني في أي بلد، كغيره من مئات ملايين المعارضين العرب لمثل هذا الحكم، وإنما ظل (دحلان) في هواجس أردوغان، أحد راسمي السياسات المناوئة لجماعة "الإخوان" في الإقليم. فالشعوب نفسها لم تكن في حسبة أردوغان، صاحبة رأي، ولا هي تتحسس الخطر على السلم الأهلي وعلى الدولة وعلى محيطها الإقليمي من حكم الجماعة. فهي عنده مجرد جموع يتوجب تحريضها ضد سياسات بلدانها، ولصالح "طهرانية" مفترضة يمثّلها "الإخوان" ويستمد أردوغان صدقيته "الإسلامية" منهم، توخياً لتحقيق طموحات عثمانية!

من المفارقات، أن دولة الإمارات، التي اتهمت بالضلوع في محاولة الانقلاب على أردوغان، وانتقل دحلان للإقامة فيها، بعد انقلاب رئيس السلطة الفلسطينية عليه لكي يتفرّد في الحكم؛ كانت سباقة الى تهنئة الدولة التركية على إحباط انقلاب ضد أوضاعها الدستورية. بل تصادف أثناء محاولة الانقلاب، وجود اثنين من جنرالات الجيش التركي السابقين، في دبي، اعتقد أردوغان أنهما ضليعان في المؤامرة عليه، وطالب بتسليمهما فسلمتهما أبوظبي لأنقرة. وفعلت إسرائيل، حليفة أردوغان، الشيء نفسه، وسلمت لأنقرة الملحق العسكري التركي المتهم أيضاً بالضلوع في المحاولة الانقلابية. لكن أردوغان، وعلى الرغم من ذلك، اختار أن يناصب دولة الإمارات العداء، بحكم تحالفه مع قطر راعية "الإخوان" الذين يريد استخدامهم باسم مشروع إسلامي، هو في جوهره مشروع قومي تركي للهيمنة!

> **تركيز أردوغان على محمد دحلان، قبل تطوير الاتهام ورفعه إلى هذا المستوى الكاريكاتوري أثار سخرية المراقبين وسخرية معارضي النظام التركي**

قبل أيام، وعلى الرغم من لا منطقية توجيه الاتهام للنائب الفلسطيني محمد دحلان، فوجئ الفلسطينيون وسواهم، بالإعلان عن دحلان كإرهابي، ورصد أردوغان، ما قيمته نحو 700 ألف دولار لمن يُدلي بمعلومات تساعد في القبض عليه.

كان الإعلان عجيباً، لأن الرجل المستهدف، ليس مختبئاً لكي يفتش الحالمون بالمكافأة عن مخبئه للفوز بالمبلغ. ثم إن الإرهاب، فعل فاحش، لا علاقة له بثقافة دحلان كمسؤول أمني فلسطيني سابق. كما أن اتهامات النظام التركي للرجل، تفتقر لأبسط عناصر المنطق، إذ لم تكن لدحلان معرفة سابقة أو لاحقة بدواخل تركيا، لكي يتمكن من غواية 21 جنرالاً ومئات المنتسبين للمؤسسة العسكرية من رتب أخرى، ومئات الأساتذة الجامعيين والدبلوماسيين وألوف من موظفي الدولة ورؤساء المؤسسات الاقتصادية وغيرهم.

كان تركيز أردوغان على محمد دحلان، قبل تطوير الاتهام ورفعه إلى هذا المستوى الكاريكاتوري؛ مبعث سخرية المراقبين وسخرية معارضي النظام التركي. بل إن هذا المنحى، ولفرط سخافته، قوبل بالارتياح لدى المعارضين الأتراك، لأن معناه موضوعياً ينم عن إفلاس وخيبة شديدين لدى النظام، على صعيد ملاحقة أتباع الشيخ فتح الله غولن. ويبدو أن جذور الشيخ الذي ينتمي إلى أسرة عريقة ومتدينة، وكذلك شخصيته التي اجتذبت الجنرالات والعلماء والأساتذة الجامعيين ورجال الأعمال وصفوة المجتمع، اضطرت أردوغان إلى البحث عن عدوّ بديل، حتى وإن لم يكن لهذا العدوّ، أي علاقة بالجنرالات والعلماء والأساتذة الجامعيين والطيارين ورجال الأعمال الأتراك.

وربما يكون الأطرف في هذا السياق، أن الذين ضللوا أردوغان ودفعوا به إلى وجهة الخفة والدجل، هم قادة "الإخوان القطبيين" الذين أقرضوه عدواً بديلاً من عندهم، ومن صنع حساباتهم، عندما قدّموا له دحلان، بنظام الإعارة، يعوضه عن عدائه لرجل يتحصن في القلعة الأميركية. فهؤلاء لم يراعوا أن العدوّ البديل، ليست لديه مواصفات العدوّ الأصلي، ولا تتماثل فصيلة دمه مع فصلية فتح الله، وليست هناك أي مقدمات أو معرفة سابقة بين الرجلين. فالشيخ فتح الله وجماعة "حِزمت" الموالية له، كانوا حلفاء لحزب "العدالة والتنمية" ومشروع فتح الله، إسلامي حداثي وديمقراطي تركي، ولا شيء لدى دحلان يدخل على خط تركيا، وإن كان من حق دحلان وغير دحلان، الدخول على الخطوط تركيا الشاردة والطافرة، عندما تتطاول على الأرض العربية ومصائرها، طمعاً في ثرواتها!

ولعل من بين المفارقات الطريفة، أن أردوغان، الذي حلّ ضيفاً على الرئيس ترامب قبل أيام، ولم يجرؤ على طلب تسليمه الشيخ فتح الله، المحتمي بالحصن الأميركي، عاد لكي يطالب بالعدو الفلسطيني البديل للعدو التركي، وذلك من موقع الافتراض الأردوغاني بأن الفضاء العربي مباح له، وأن الحيط الفلسطينية هي الأوطأ والأسهل. أما الأميركيون ومن يتحصن في قلعتهم، فلا كلمة يمكن أن تقال ضدهم، حتى عندما يوجه ترامب إهانات علنية لتركيا ورئيسها!

وأمام هكذا استهداف للفلسطيني محمد دحلان، ينشأ سؤال مهم: هل يعقل أن تصل السذاجة والاتهامات الجزافية، إلى هذا الحد الذي لا يليق بدولة كبيرة، لها مؤسساتها الأمنية ومراكز دراساتها وساستها، أم أن في الأمر شؤون أخرى؟ في تقديرنا إن الخفة ليست نتاج سذاجة دفعت النظام التركي إلى الإعلان عن دحلان كإرهابي، وعن رصد أردوغان مكافأة مالية لمن يتمكّن من إرشاد القوة الانكشارية إلى "مخبئه" المفترض في السيناريو البوليسي العجيب.

أغلب الظن أن هناك هدفاً لئيماً في هكذا إعلان، على الرغم من صيغته الكاشفة عن رعونة مثيرة للسخرية. فالهدف اللئيم ينتمي إلى جنس الاستراتيجيا الجيوسياسية، علماً بأن سياق الاستراتيجيات الخارجية الأردوغانية كلها، أثبتت أنها فاشلة وخرقاء حسب نتائج في السنوات العشر الأخيرة. فالهدف هو الكنز الليبي، الذي يتمنى أردوغان أن ينطلق منه الحلم العثماني والإخواني إلى بناء إمبراطوريته، في دورة تاريخية، شبيهة بتلك التي أعلت فيها أوروبا صروح عمرانها وقاعدتها الصناعية اغترافاً من الكنوز الأفريقية. وأغلب الظن أن أردوغان يرى في دحلان، محفزاً على مقاومة حكم الجماعات الأصولية في ليبيا، وهذا ـ بالطبع ـ موقف خطير في ناظر الأصوليين، وفي ناظر حليفهم أردوغان.

بخلاف ذلك، يمكن التنبه إلى عنصر استخراج الغاز في البحر المتوسط، وفيه تقاطعات تركية يونانية مصرية فلسطينية. ومعلوم أن تركيا الأردوغانية تتدخل الآن وتحفر سعياً إلى نصيب الشق التركي من جزيرة قبرص، والمصريون متفاهمون مع الشق اليوناني وعين قواتهم البحرية على مناطق الاستخراج. وهناك غاز قبالة غزة مسكوت عنه من قبل محمود عباس ومجموعة مساعديه، والقطريون الذين يرسلون الإغاثات النقدية لحماس بالحقائب، متصلون بعباس على خط آخر، ومشروعات الغاز تُعتبر أساساً في مشروعات الحرب وإسهاماتهم في إشعالها. فهل يكون التركيز على دحلان، بسبب تنامي نفوذه الشعبي في غزة؟ أم أن سبب وصول دحلان إلى تفاهمات مع قيادة حماس في القطاع، على النحو الذي أثار حفيظة "الإخوان" وصدم مرجعياتها، وجعلها ترفع وتائر الهجوم عليه عبر الإعلام القطري؟ إن هذه الأسئلة ستظل قائمة حتى تجيب عنها الأيام القادمة. فالمسألة ـ بالطبع ـ ليست مسألة "إرهابي مختبئ" يجري البحث عنه، مثلما جاء في الإعلان الأردوغاني المثير للسخرية!

واشنطن غير معنية ببغداد

فاروق يوسف
كاتب عراقي

ربما علينا أن نتوقع ذلك. فالولايات المتحدة التي صنعت مأساة العراق حين وضعته على السكة التي قادته إلى إيران لا تنظر بشيء من المسؤولية إلى ما يجري في ذلك البلد المنكوب.

لقد تم تزوير العديد من الوثائق، التي تعفي واشنطن من مسؤولية السماح للميليشيات الإيرانية بالدخول إلى الأراضي العراقية بعد الاحتلال الأميركي. وهو ما لا يمكن تصديقه.

لا يمكن أن نصدق أن الجيش الأميركي كان غافلا عن تسلل الميليشيات عبر الحدود العراقية ـ الإيرانية.

فالوقائع ليست بعيدة تاريخيا. كانت سلطة الاحتلال قد تعمدت فتح حدود العراق مع إيران وسوريا من أجل أن تتسلل الميليشيات والتنظيمات الإرهابية من كلا الجانبين.

سمح الأميركان لإيران بأن تدخل ميليشياتها قبل أن تقوم حكومة عراقية.

في المقابل فقد سمحوا للتنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة بالدخول إلى الأراضي العراقية من سوريا.

النظام السوري كان متعاونا مثلما هو حال النظام الإيراني. وإذا ما عرفنا أن النظامين يتعاونان مخابراتيا في ما بينهما فإن التنظيمات الشيعية والسنية الإرهابية كان يجري الإشراف على إدخالها إلى ساحة العمليات من قبل طرف ثالث هو الجيش الأميركي.

تلك فرضية يمكن أن تكون صحيحة في ظل أوامر صدرت من سلطة الاحتلال بفتح الحدود العراقية أمام كل من هب ودب.

لذلك فإن إلقاء تبعة دخول الميليشيات التابعة لإيران على عاتق الحكومات العراقية هو فرية، يُراد من خلالها تزوير التاريخ بحيث تتم تبرئة الأطراف التي ساهمت في القيام بتلك العملية وفي مقدمتها الطرف الأميركي.

وكما يبدو فإن العراق كان ضحية لمؤامرة اشتركت في التخطيط لها وتنفيذها أطراف تبدو من الخارج كما لو أنها متناحرة غير أنها في الحقيقة كانت تسعى إلى تحقيق هدف واحد هو تدمير العراق.

فالقاعدة وما تفرّع منها من تنظيمات إرهابية هي العدو للميليشيات الإيرانية وإذ يسر النظام السوري مهمة التنظيمات السنية المسلحة فإنه يرتبط بعلاقات استراتيجية مع إيران. كما أن النظامين هما محل كراهية الولايات المتحدة، التي حاربت قواتها بشكل مباشر التنظيمات المتشددة التي دخلت من سوريا، فيما احتضنت الميليشيات القادمة من إيران باعتبارها جزءا من تشكيلة الحكم الذي تحوّل تدريجيا إلى الحاضنة الإيرانية.

كان عماد مغنية، الذي قُتل في ما بعد وهو أحد كوادر حزب الله المتقدمة، قد أشرف بنفسه على ترحيل الجماعات الإرهابية من سوريا إلى العراق. بمعنى أن إيران بالاتفاق مع سلطة الاحتلال الأميركي كانت مسؤولة عن هجرة الجماعات الإرهابية إلى غرب العراق.

وهو ما صار واضحا بشكل سافر حين أمر رئيس الوزراء نوري المالكي الجيش العراقي بالانسحاب من الموصل من أجل أن يحتلها تنظيم داعش عام 2014. لم يكن ذلك التصرف بعيدا عن اتفاق إيراني ـ أميركي، كان الغرض منه إنهاء حالة التمرد التي تعيشها المحافظات ذات الأغلبية السنية. قدم مقاتلو داعش من سوريا بضمانة إيرانية من أجل أن يستولوا على أسلحة أميركية حديثة، كان الجيش العراقي قد تركها لهم بعد أن أعلن عن هزيمته من غير قتال.

تعيدنا واقعة الموصل السوداء إلى ماض من الصفقات الإيرانية ـ الأميركية التي لم يكن النظام السوري بريئا من المشاركة فيها. وهي صفقات كان لحزب الله المتبنى سوريا وإيرانيا ضلع فيها، بالرغم من أن ذلك الحزب يقاتل في سوريا تنظيمات مسلحة تنتمي إلى الخط "الجهادي" نفسه الذي تنتمي إليه التنظيمات التي دخلت إلى العراق.

خلاصة القول إن ما تنكره الولايات المتحدة اليوم من تورطها في إدخال الميليشيات الشيعية إلى العراق يمكن أن يفتح الباب على دورها المريب لا في السماح لتلك الميليشيات بالتسلل إلى العراق عبر الحدود الإيرانية ـ العراقية المفتوحة، بل وأيضا على دخول تنظيم القاعدة وملحقاته بالتعاون مع النظامين السوري والعراقي.

أخيرا.. الرسالة وصلت إلى المنصف المرزوقي

علي قاسم
كاتب سوري مقيم في تونس

اختارته مجلة تايم الأميركية من بين أكثر 100 شخصية مؤثرة في العالم. وكذلك اختارته المجلة الأميركية فورين بوليسي من بين أفضل 100 مفكر عالمي، وجاء في المرتبة الثانية في كل منهما.

واختاره المنتدى المغاربي التابع لمركز "مدى للدراسات والأبحاث الإنسانية" كأفضل شخصية مغاربية لعام 2013.

هو رئيس الجمهورية التونسية الرابع، وأول رئيس في الوطن العربي يأتي إلى سدة الحكم ديمقراطيا، وأول رئيس يسلّم السلطة ديمقراطيا إلى المعارض المنافس بعد انتهاء مدة ولايته، ثم يتصل هاتفيا بمنافسه ويهنئه بالفوز.

أسال، محمد المنصف المرزوقي، المفكر والسياسي التونسي والمدافع عن حقوق الإنسان الذي يحمل شهادة الدكتوراه في الطب ويكتب في الحقوق والسياسة والفكر، الكثير من الحبر، منذ اليوم الأول لوصوله إلى مطار قرطاج في تونس، قادما من منفاه الاختياري في فرنسا، حيث عمل محاضرا في جامعة باريس منذ عام 2001، بعد أن صدر عليه حكم بالسجن لمدة عام، قوبل بضغوط دولية أدت إلى إلغاء الحكم.

وكان قد اعتقل قبل ذلك وأودع حبسا انفراديا لفترة دامت أربعة أشهر، ويقال إن الزعيم الأفريقي نيلسون مانديلا، رئيس جنوب أفريقيا، تدخل حينها شخصيا للإفراج عنه.

> **يجب أن نثمن خطوة المرزوقي بالانسحاب من الساحة السياسية التونسية، فهي إقرار بأن عصر الأيديولوجيا في طريقه إلى الزوال**

أسس مع ثلة من رفاقه عام 1998، المجلس الوطني للحريات بتونس، بمناسبة الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد اختير أول رئيس للجنة العربية لحقوق الإنسان.

إلا أن نشاطه في مجال حقوق الإنسان يعود إلى فترة شبابه الأولى، حيث شارك عام 1970 في مسابقة عالمية للشبان بمناسبة مئوية المهاتما غاندي، ودراسة عن حياة الرجل وفكره. وفازت مشاركته ليحل ضيفاً على الحكومة الهندية لمدة شهر، تجول خلاله في البلاد من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.

وفي عام 1975 سافر إلى الصين، ضمن وفد لمعاينة تجربة "الطب في خدمة الشعب" هناك. عاد بعدها إلى تونس، وعمل أستاذاً مساعداً في قسم الأعصاب في جامعة تونس، وشارك في تجربة الطب الشعبي الجماعي قبل وقف المشروع.

السيرة الذاتية المليئة بالنضال، لم تشفع للمرزوقي، بعد أن آمن التونسيون أن الإنسان لا يحيا بالشعارات والأفكار، مهما عظمت وعلا شأنها، بل على عكس ما قيل لهم، بالخبز وحده يحيا الإنسان.

قدّم المرزوقي للتونسيين أطنانا من الشعارات ومن الأفكار النبيلة، ولكنه عجز عن تقديم الخبز لهم، بالطبع نحن نتحدث عن الاقتصاد، الذي كان آخر هموم المرزوقي، الذي لم يستطع مبارحة برجه العاجي، رغم مظاهر الشعبوية التي أحاط نفسه بها.

لم تصل الرسالة إلى المرزوقي عبر الشارع التونسي، الذي عاقب الطبقة السياسية والأحزاب التقليدية، وقراره الأخير، التخلّي عن السياسة، لم يأت نتيجة للهزيمة المدوية في الانتخابات التونسية الأخيرة، التي قال إنه يتحمّل مسؤوليتها.

الرسالة وصلت إليه من المحتجين في شوارع العراق ولبنان، وأخيرا شوارع إيران. حيث خرجت الشعوب رافعة شعار "ارحل" ليس بوجه الزعامات التقليدية فقط، بل في وجه الأحزاب أيضا. الجميع يطالب بحكومات تكنوقراط مستقلة عن الأحزاب.

لم ينس المرزوقي في كلمة الوداع المؤثرة التي وجهها للتونسيين، معلنا انسحابه من رئاسة حزب "الحراك" ومن الساحة السياسية التونسية، أن يحذر من الوضع الاقتصادي الهش لتونس. وقال إن أكبر سبب في انتشار الفقر والبطالة واليأس هو انتشار الفساد، مؤكدا أن البلاد بحاجة إلى قوانين وسياسات "تضرب بقوة حفنة من العائلات الاحتكارية الطفيلية ومالها الفاسد".

ورغم أن المرزوقي ترك الباب مواربا، في حال أراد التسلل ثانية إلى الحياة السياسية، يجب أن نثمّن خطوته الأخيرة، فهي إقرار بأن عصر الأيديولوجيا في طريقه إلى الزوال.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk